اقتصاد

تونس: شهر مثقل بالديون

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تواجه سلطات تونس شهراً مثقلاً بالتزامات الدين الخارجي مع حلول آجال تسديد أقساط قروض الشهر الجاري بما قيمته أكثر من 1,3 مليار دينار أي ما يعادل 446 مليون دولار. ويفترض أن تسدد البلاد خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي قسطين؛ الأول لقرض حصلت عليه تونس من السوق المالية العالمية بقيمة 1053 مليون دينار وقسط ثانٍ لصندوق النقد الدولي بقيمة 286 مليون دينار، وفقً بيانات رسمية لوزارة المالية. ويعد الشهر الحالي ثاني أثقل شهور السنة من حيث أقساط الديون المستحقة، بعدما كانت قد سددت قروضا بقيمة 3,7 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام الجاري من بينها قرض «اليوروبند» بقيمة مليار دولار الذي جرى تسديده في فبراير/ شباط الماضي.

وفي يوليو/ تموز الماضي أعلنت وزيرة المالية التونسية سهام بوغديري نمصية أن بلادها سددت قروضا مستحقة بقيمة 11,6 مليار دينار، أي ما يعادل 3,7 مليارات دولار من القروض الخارجية خلال النصف الأول من العام الجاري. وقالت نمصية إن «تونس أوفت بتعهداتها في تسديد القروض الخارجية». ووفق الخبير في المخاطر المالية مراد الحطاب، تمكنت تونس من سداد 86% من ديونها الخارجية إلى حد الآن، مستفيدة من رصيد العملة الذي وفره القطاع الخارجي ولا سيما عائدات قطاعي السياحة وصادرات زيت الزيتون. وأكد الحطاب في تصريح لـ«العربي الجديد» أن مواصلة تونس الالتزام بسداد ديونها الخارجية ساعد على تحسين تصنيفها من قبل وكالة فيتش التي رفعت الترقيم من «-CCC» إلى «+CCC». وحسب الخبير في المخاطر المالية، تعتمد حكومة تونس في إدارة الدين الخارجي على السياسات ذاتها التي نفذتها السنة الماضية، وذلك عبر استعمال مداخيل القطاع الخارجي من عائدات السياحة والتصدير وتحويلات التونسيين بالخارج إلى جانب التحكم في التوريد وعجز الميزان التجاري. والشهر الماضي، رفعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية التصنيف الائتماني لتونس إلى «+CCC»، ليعكس الثقة المتزايدة في قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها التمويلية المالية الكبيرة. وقالت «فيتش» في تقريرها إن «القطاع المصرفي المحلي يمكن أن يساعد في تلبية احتياجات التمويل في تونس». وتوقعت «فيتش» أن تتحمل البنوك المملوكة للدولة حصة أكبر من أعباء التمويل بسبب الحذر الذي تتبناه بعض البنوك الخاصة. وواجه الاقتصاد التونسي هذا العام اختبارا قويا لتغطية احتياجاته من التمويل الخارجي دون خيار اللجوء لصندوق النقد الدولي من جديد، بعدما رفضت السلطات توقيع اتفاق نهائي مع الصندوق بقيمة 1,9 مليار دولاروفي إطار خطة عاجلة لتغطية حاجيات الموازنة، وافق البرلمان التونسي بصفة استثنائية ولمرة واحدة على طلب حكومي بالحصول على تمويلات مباشرة من البنك المركزي التونسي بقيمة 7 مليارات دينار أي ما يقارب 2,3 مليار دولار.

وزادت قيمة ديون تونس المستحقة لسنة 2024 بنحو 40% عن العام الماضي وسط ندرة التمويل الخارجي للدولة التي تجد صعوبة في إصلاح ماليتها العامة.

بكين تخفف قواعد شراء المنازل

أعلنت العاصمة الصينية، بكين، أنها ستخفف القيود المفروضة على قواعد شراء المنازل لتعزيز السوق العقارية في المدينة، بما في ذلك خفض الحد الأدنى المسموح به لغير المحليين لشراء العقارات في منطقة وسط المدينة. ووفقاً للتعميم، الذي أصدرته ست إدارات بالبلدية بشكل مشترك مساء الاثنين، سيسمح لغير المقيمين الدائمين في بكين بشراء منازل في حيز الطريق الدائري الخامس إذا كان لديهم سجل لدفع التأمين الاجتماعي أو ضريبة الدخل الفردي في المدينة لمدة ثلاث سنوات على الأقل، انخفاضا من خمس سنوات في السابق. وبموجب القواعد الجديدة، ستكون الضغوط المالية على مشتري المنازل أقل، حيث سيتم خفض نسبة الدفعة الأولى لمعدلات الرهن العقاري التجاري للأفراد من 20 في المائة إلى 15 في المائة على مشتريات المنزل الأول.

(جريج بيكر/ فرانس برس)

لقطات

مصر: ارتفاع عمولة جهاز الخدمة الوطنية

قرّر جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع المصرية (الجيش المصري) رفع نسبة العمولة التي يتقاضاها من الشركات العاملة معه من الباطن، مقابل تنفيذها مشروعات المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» لتطوير قرى الريف الخاضعة لإشرافه، من 30% إلى 35% للتعاقدات الجديدة بداية من 1 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي. وقال مالك إحدى شركات المقاولات المدنية العاملة مع الجيش المصري لـ«العربي الجديد» إنّ الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات، التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، أخطرت شركات المقاولات والتوريدات المتعاقدة معها لتنفيذ مشروعات المبادرة بزيادة عمولتها بنسبة 5%، وهو ما يؤثر بالسلب على أرباح الشركات.

بورصة قطر ترتفع عند الإغلاق

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء مرتفعة؛ وسط زخم بالتداولات، وصعود ستة قطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,15% ليصل إلى النقطة 10629,88؛ ليربح 15,79 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع ستة قطاعات على رأسها العقارات بـ 0,47%، بينما تراجع قطاع التأمين وحيداً بـ0,01%. قفزت السيولة إلى 1,52 مليار ريال، مقابل 597,56 مليون ريال أول من أمس، وبلغت أحجام التداول 195,48 مليون سهم، مقارنة بـ226,03 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 16,43 ألف صفقة مقابل 19,35 ألف صفقة الاثنين. ومن بين 46 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 22 سهماً في مقدمتها سهم «مخازن» بـ7,69%، بينما تراجع سعر 24 سهماً.

السعودية تواصل الإنفاق على الخدمات

أكد مجلس الوزراء السعودي خلال جلسته الأسبوعية، المنعقدة أمس، أن ميزانية 2025 تؤكد الاستمرار في تعزيز الإنفاق على الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة. جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء أمس، في الرياض برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان. وتطرق المجلس إلى ما اشتمل عليه البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي (2025)؛ من مضامين أكدت الاستمرار في تعزيز الإنفاق الموجه إلى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، مع التركيز على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

عن تنامي المقاطعة الغربية الصامتة لإسرائيل

مصطفى عبد السلام

تتنامى دعوات مقاطعة سلع الشركات الإسرائيلية داخل المجتمعات الغربية، بما فيها منتجات التقنية وتكنولوجيا المعلومات، والمعدات عالية التقنية، والآلات والأجهزة الطبية والميكانيكية، وصناعة النسيج، والألماس، والمعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، وهي السلع التي تتفوق فيها الصناعة الإسرائيلية، وغزت بها الأسواق، وهو ما عبرت عنه أرقام الصادرات التي تجاوزت 156 مليار دولار في 2023. ومع تصاعد حرب الإبادة التي تقودها قوات الاحتلال ضد أهالي غزة والضفة وجنوب لبنان تتصاعد داخل المجتمعات الغربية ما بات يعرف بالمقاطعة الصامتة التي تعني مقاطعة المستهلك للسلع الإسرائيلية، دون الإعلان صراحة عن ذلك.

وباتت الشركات الغربية تتفادي التعاقد على شراء مدخلات إنتاج ومواد خام وسلع وسيطة، وغيرها من الاحتياجات القادمة من إسرائيل، خوفاً من مقاطعة منتجاتها من قبل المستهلك الرافض للحرب على غزة، أو خشية التعرض لانتقادات حادة من قبل موظفيها المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، واللافت أن هذا يحدث بشكل صامت ودون إعلان، خوفاً من الوقوع أيضاً تحت طائلة القانون، فلدى العديد من الدول الغربية قوانين تقيّد نشاط حركة مقاطعة إسرائيل، BDS، بل وتجرم تلك الدول أي دعوات لمقاطعة سلع دولة الاحتلال، ومن بينها الولايات المتحدة، والنمسا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا. وكلنا تابعنا الحملة الغربية الشرسة الموجهة ضد حركة مقاطعة إسرائيل التي باتت تتمدد عالمياً، وتحقق انتشاراً واسعاً رغم حملات التضييق عليها. كما رأينا تدافع الولايات الأميركية نحو إقرار تشريعات تجعل مقاطعة إسرائيل غير قانونية.

هذه المقاطعة الصامتة باتت تنتشر بين الشباب الغربي وطلبة الجامعات الذين قادوا تظاهرات واسعة ضد حرب الإبادة الجماعية، وكذا بين المتعاطفين مع أهالي غزة. كما تزداد مقاطعة السلع المنتجة داخل المستوطنات المحتلة.

ووفق تقرير حديث بموقع «ميديا لاين» الأميركي، فإنه على الرغم من الاحتجاجات الواسعة في الجامعات والشوارع الغربية، لم تتزايد المقاطعة الرسمية لإسرائيل، لكن المقاطعة «الصامتة» آخذة في الاتساع، حيث تتفادى الشركات الغربية التعامل مع نظيرتها الإسرائيلية، لتجنب ردات الفعل العنيفة، أو العواقب التي يمكن أن تواجهها في المستقبل، حتى وإن لم تتعرض حاليا لحملة مقاطعة شعبية وضغوط بسحب تعاملاتها واستثماراتها من إسرائيل وشركاتها.

وتستغل تلك الشركات الغربية لانخراطها في حملات المقاطعة الصامتة عدم وجود قوانين تجبرها على التعامل المالي والتجاري مع إسرائيل.

تراجع الثروة الحيوانية يرفع أسعار اللحوم في اليمن

تعز ـ **فخر العزب**

بحسرة شديدة، يتحدث المواطن اليمني مهيوب الصمدي عن عدم قدرته على شراء كيلو لحم لأسرته منذ ثلاثة أعوام، في ظل الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم الحمراء (الأبقار والأغنام). يقول الصمدي لـ«العربي الجديد» منذ أكثر من ثلاثة أعوام وأنا أحلم أن أشتري كيلوغرام لحم لأسرتي المكونة من سبعة أفراد، إذ بات شراء اللحم حلماً يراودنا ولا نستطيع تحقيقه». يضيف الصمدي، حتى في الأعياد صرت عاجزاً عن توفير كيلو اللحم لأسرتي، في ظل الارتفاع الكبير للأسعار، وكما تعرف فالحرب جعلتنا عاطلين عن العمل، ونعاني وضعاً اقتصادياً متردياً، إذ بتنا نعتمد على ما يصرف لنا من منظمات الإغاثة». أم مهند، ربة بيت في تعز، ذهبت إلى بائع اللحوم ولا تملك إلا 2500 ريال، لكن الجزار رفض أن يبيعها اللحم طالباً منها 12 ألف ريال قيمة كيلو واحد من لحوم الأبقار. تقول أم مهند لـ«العربي الجديد»: «حتى جمعيات ومنظمات الإغاثة التي توزع اللحوم في عيدي الفطر والأضحى يحرموننا اللحوم تحت مبرر أن عاقل الحارة لم يرفع لها معلوماتنا وبياناتنا، ولا نعرف لمن نشكو». وبات شراء اللحوم حلما يراود الأسر اليمنية في ظل ارتفاع أسعارها، نتيجة الوضع الاقتصادي الذي يعيشه اليمن بسبب الحرب المندلعة منذ العام 2015 وما نتج عنها من ارتفاع مهول في الأسعار، وانقطاع الرواتب، وتدني القيمة الشرائية للريال اليمني، إذ بات الدولار يساوي 1910 في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، و535 في مناطق سيطرة حكومة الحوثيين.

وارتفعت أسعار اللحوم الحمراء (الأبقار والأغنام) بحدة تفوق القدرة الشرائية للأسر اليمنية، حيث يتراوح سعر الكيلو من لحوم الأبقار في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية من 12 ألف ريال إلى 15 ألفاً للحم العجول، ومن 14 ألف ريال إلى 16 ألفاً للكيلو الواحد من لحوم الرضيع (صغار الأبقار) وما بين 14 ألف ريال إلى 17 ألفاً للكيلو الواحد من لحوم الأغنام. وفي مناطق سيطرة الحوثيين حيث سعر صرف الريال أقل منه في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، يتراوح سعر الكيلو الواحد من لحوم عجول الأبقار من أربعة آلاف ريال إلى ستة آلاف، والكيلو الواحد من لحوم الرضيع ما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف ريال، فيما سعر الكيلو الواحد من لحوم الأغنام ما بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف ريال.

تقرير

شظايا العدوان تتطاير على أسواق لبنان

تتعرض أسواق لبنان لضغوط جديدة مع إعلان إسرائيل، أمس، بدء عملية برية جنوب لبنان، ويأتي ذلك وسط تواصل تحركات الجهات اللبنانية المختصة لتوفير السلع وتعزيز المساندة المعيشية للمتضررين

بيروت ـ **العربي الجديد**

تزايدت المخاوف في أسواق لبنان ولا سيما في مناطق الجنوب عقب إعلان الاحتلال الإسرائيلي الدخول البري إلى الأراضي اللبنانية، إلا أنه في المقابل تواصلت التحركات الحكومية التي تستهدف طمأنة الشارع إلى عدم وجود أي نقص في السلع الضرورية والوقود في ظل توفر مخزونات كافية. وفي هذا السياق، ترأس وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن، اجتماعاً موسعاً، أمس، ضم رئيس النقابة اللبنانية للدواجن وليم بطرس، أمين سر نقابة مستوردي المواشي الحية ماجد عيد، عضو نقابة مستوردي ومصدري الخضار والفاكهة علي فاضل، وممثلي أسواق البيع بالجملة للخضار والفاكهة إيلي معلوف، وجبه العموري، وجوزيف دكاش، بالإضافة إلى أعضاء خلية الأزمة في وزارة الزراعة.

ضمان استمرارية السلع

وحسب وكالة الإعلام الوطني، أمس، أكد الحاج حسن في مستهل الاجتماع أن «الوزارة تضع الأمن الغذائي في صلب أولوياتها، وتسعى إلى ضمان استمرارية توافر السلع الأساسية في ظل الظروف الأمنية الراهنة»، من جهته، عرض بطرس وضع قطاع الدواجن، وأشار إلى أن «الإنتاج المحلي يكفي حاجات السوق، لكن الأسعار ما زالت دون الكلفة التشغيلية»، موضحًا أن «إنتاج الجنوب يمثل نحو 15% من مجمل الإنتاج الوطني»، مقدماً مطالب «تشمل تسهيل استقبال المسالخ للدجاج في الشويفات واستخدام مطار بيروت لاستيراد صيصان الأمهات». ثم طمأن أمين سر نقابة مستوردي المواشي الحية ماجد عيد إلى «وجود مخزون من الأبقار يكفي لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر، مع نقل الأبقار من الجنوب إلى أماكن آمنة حسب الإمكانات».

أما عضو نقابة مستوردي ومصدري الخضار والفاكهة علي فاضل، فأكد أن «الكميات المتوافرة من الخضر والفاكهة كافية لتلبية حاجات السوق»، مشيراً إلى «وجود نحو 60 ألف طن من البطاطا المخزّنة، رغم بعض التحديات التي تواجه القطاع نتيجة نقص العمالة، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق».

ومن جانبه، أكد الحاج حسن «التزام الوزارة بالتعاون مع النقابات لتأمين استمرارية الإنتاج، وتلبية احتياجات المواطنين»، واعدًا بـ«متابعة المطالب المطروحة والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية»، وأعلن «ترك الاجتماعات مفتوحة».

سلف استثنائية للنازحين

في إطار التحركات الحكومية، أفادت مديرية العلاقات العامة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في بيان، أمس، أنه «نظرا للأوضاع الأمنية والاستثنائية التي تمر بها البلاد، وحيث إن الكثير من المضمونين نزحوا قسرا من قراهم ومساكنهم، وإن الضرورة تقضي الاستمرار بتقديم وتفعيل خدمات الصندوق الأساسية من خدمات طبية للمضمونين وغيرها من التقديمات الصحية والاجتماعيّة التي يؤمنها الصندوق لاسيما للنازحين منهم، أصدر المدير العام محمد كركي قراراً أمس حمل الرقم 585 قضى بموجبه بإمداد مكاتب الصندوق بسلف مالية استثنائية تقدّر قيمتها بحوالي 18 مليار ليرة».

وفي سياق متّصل، ومن أجل تأمين استمرارية عمل المرفق العام، أصدر المدير العام للصندوق تعميما أمس حمل الرقم 2095 طلب بموجبه من المدراء ورؤساء المصالح ورؤساء المراكز التواصل مع المستخدمين المتغيّبين عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية القسرية، وإبلاغ المديرية الإدارية بموجب لوائح تتضمن أسماء المستخدمين والمياومين المتغيبين وأماكن سكنهم الأصلية والأماكن التي نزحوا إليها وأرقام الهواتف وذلك لاتخاذ التدابير الملائمة لوضعهم. ومن جانب ثان، طالب رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري أمس الأمم المتحدة بإنشاء جسر جوي لإيصال المساعدات الى قرابة مليون شخص شردتهم الغارات الإسرائيلية، بعد ساعات من إطلاقها نداء تمويل عاجلا بقيمة 426 مليون دولار لإغاثة النازحين. ودعا بري، وفق بيان عن مكتبه الإعلامي، الأمم المتحدة الى «إنشاء جسر جوي يؤمن إيصال المواد الإغاثية»، مناشدا في الوقت ذاته منظمتي الصليب الأحمر الدولي واللبناني «القيام بواجباتهما لإيصال الإمدادات الغذائية والطبية الى اللبنانيين في الجنوب».

تراجع التهافت على الشراء

على عكس التوقعات، تراجعت حدة تهافت اللبنانيين على محال البقالة ومحطات الوقود، بعد أيام من العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان. ومع إعلان إسرائيل الثلاثاء بدء عملية برية جنوب لبنان وصفتها بأنها «محددة الأهداف» لم تظهر علامات تهافت من المواطنين في بيروت على محال السلع التموينية، وفق «الأناضول» أمس. وقالت وزارة الطاقة اللبنانية إن الوقود المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية يكفي لمدة 12 يوماً، وبالتحديد حتى السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

لكن حتى قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية يعاني الشارع اللبناني منذ خمس سنوات من تذبذب وفرة سلع حيوية، منها الوقود المخصّص للمركبات، والوقود المخصص لتوليد الطاقة. وادى شح النقد الأجنبي في البنوك ومصرف لبنان (المركزي) إلى ندرة العديد من السلع الحيوية المستوردة من الخارج، ما أدى إلى انتعاش السوق السوداء ليس فقط للنقد الأجنبي، بل للسلع كذلك.

إلا أن البلاد تترقب وصول شحنتين من الوقود أو ما يعرف بـ«الغاز أويل» من الجزائر ضمن منحة قدمتها الأخيرة للبنان في أغسطس/ آب الماضي، وشحنة أخرى من العراق، وذلك خلال الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري. ووفق تصريحات صحافية لوزير الطاقة والمياه وليد فياض في 25 سبتمبر/ أيلول الماضي، فإن مخزونات مادة الغاز أويل المخصصة لتوليد الطاقة تبلغ 30 ألف طن، فيما يبلغ استهلاك المعامل اليومي 2500 طن. وقال: «سيرتفع مخزون مادة الغاز أويل الموجودة في لبنان خلال الأيام المقبلة، مع وصول 60 ألف طن إضافية وفق اتفاق مبرم مع العراق، إلى جانب 24 ألف طن إضافية، من المنحة الجزائرية». بينما طمأنت الوزارة المواطنين الأحد، إلى توافر الاحتياطات اللازمة من المشتقات النفطية على المدى المتوسط، مؤكدة «أن لا أزمة بنزين أو مازوت»، دون تقديم أرقام.

توفر الخبز رغم تزايد الإقبال على شرائه (حسين بيضون/ العربي الجديد)

تقارير عربية

ليبيا

هل تنجح الإدارة الجديدة في إنقاذ المصرف المركزي؟

طرابلس ـ **أسامة علي**

نجح مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في تعيين محافظ جديد للمصرف ونائب له، وسط ترحيب محلي ودولي، فكيف يمكن للمحافظ الجديد وإدارته المنتظرة إعادة الحياة للمؤسسة المصرفية الرئيسية في البلاد التي تعد شريان حياة الاقتصاد الليبي. وينتصب لم يتحقق منذ أشهر طويلة صوت مجلس النواب، خلال جلسة رسمية عقدها أول من أمس في بنغازي، على اعتماد اتفاق تسوية أزمة المصرف المركزي الذي وقعه ممثلو مجلسي النواب والدولة، الخميس الماضي برعاية البعثة الأممية، كما وقع أغلبية أعضاء المجلس الأعلى للدولة بالموافقة على اعتماد الاتفاق. ويقضي الاتفاق بتعيين ناجي عيسى محافظا جديدا للمصرف، ومرعي البرعصي نائبا له، فيما يتعين على عيسى تشكيل مجلس إدارة المصرف في غضون عشرة أيام من تاريخ اعتماد الاتفاق. وعيسى هو مصرفي ليبي منذ أزيد من ثلاثين سنة، تولى العديد من المناصب والمهام في مسيرته المهنية إذ كان أخيراً مديراً لإدارتي الدراسات والرقابة على النقد بالمصرف المركزي في عهد المحافظ السابق الصديق الكبير. أما البرعصي فهو مصرفي مقرب من معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر سبق أن سماه مجلس النواب عضوا في اللجنة المالية العليا التي شكلها المجلس الرئاسي، في يوليو/ تموز 2023، قبل أن يعينه في ديسمبر/ كانون الأول من ذات العام نائباً للكبير الذي بدأت وقتها علاقاته تتحسن مع مجلس النواب.

> الشارع يترقب تحسين معيشته بعد انتهاء الأزمة

ولم يحدد مجلسا النواب والدولة موعد تسلم عيسى والبرعصي مهامهما، كما لم يصدر عنهما حتى الآن أي موقف رسمي، في الوقت الذي أصدر فيه المحافظ المعين من المجلس الرئاسي عبد الفتاح عبد الغفار، قرارا بالتزامن مع تعيين عيسى يقضي بإلغاء تنفيذ قرار مجلس النواب بشأن زيادة الضريبة على بيع النقد الأجنبي الذي سبق أن أصدره مجلس النواب في مارس/ آذار الماضي. لكن ووفق مصادر ليبية فقد حلف عيسى والبرعصي أمس الثلاثاء اليمين القانونية أمام مجلس النواب بقيادة عقيلة صالح. وإثر قرار مجلس النواب والدولة باعتماد اتفاق تسوية أزمة المصرف، أعلنت البعثة الأممية والسفارة الأميركية لدى ليبيا ترحيبهما بالقرار، وهو ما دعتا جميع الأطراف الليبية إلى سحب قراراتها ذات الصبغة الأحادية التي صدرت في سياق أزمة المصرف الأسابيع الماضية، بالإضافة لضرورة إنهاء الإغلاق النفطي. الذي صدر عن مجلس النواب وحكومته في الشرق، والبدء في توجيه الإيرادات النفطية عبر إطارها المؤسسي المناسب، إلى المصرف المركزي. وفي الداخل، أشاد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، بقرار مجلسي النواب والدولة، واعتبره خطوة في طريق تصحيح الوضع بالمصرف المركزي، أما المجلس الرئاسي فقد أضاف إلى ترحيبه بقرار المجلسين ترحيباً آخر بقرار إلغاء تنفيذ قرار مجلس النواب بشأن زيادة الضريبة على بيع النقد الأجنبي «التي فرضت لتغطية العجز الناتج عن ممارسات المجلسين بأن اتفاقهما هذا «تأخر ما يقارب العشر سنوات» في إشارة إلى عجزهما عن التوافق في حسم ملف المناصب السيادية، بما فيها منصب محافظ المصرف المركزي.

تحريك المياه الراكدة

إن يحسب للمجلس الرئاسي من إنجاز خلال مسار أزمة المصرف المركزي سيكون تحريكه للمياه السياسية الراكدة منذ سنوات والمتصلة بالشأن الاقتصادي، إذ أجبر مجلس النواب على التوافق مع مجلس الدولة لتغيير المحافظ والضغط في اتجاه تشكيل إدارة للمصرف، حسب الخبير المالي والمصرفي المقاعد، عيسى خير الله، الذي اعتبر أن فترة المحافظ الصديق الكبير «كانت سيئة بانهياره بالقرار دون وجود مجلس يشاركه في إصدار القرارات المصرفية، وهذا الانفراد جعل الكبير يتجاوب مع مطالب السياسة وصراعاتها وانتهى بالمصرف إلى طرف في ساحة الصراعات». ويذكر خير الله في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أزمة المصرف «ليست جديدة، فقد حدثت منذ أن انفرد الصديق الكبير بقراره وانحاز في كل مرحلة إلى طرف من أطراف الصراع خاصة في حالات الاقتتال والحروب، فدخل النفط وهو المورد الرئيسي للبلاد في ساحات المساومات عندما تم قفله أكثر من مرة في حالة عدم تلبية الكبير الطرف المتحكم بمواقع إنتاج النفط ومؤسسات تصديره»، مشيراً إلى أن الأزمة بدأت من تلك المرحلة.

الصراع متواصل

في المقابل، يرى الباحث في الشأن الليبي العام أشرف الطويل أن الصراع لم ينتهِ واتفاق تسوية الأزمة كغيره من الاتفاقات التي ستصطدم بمصالح قادة أطراف الصراع. ويلفت الطويل في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى بيان المجلس الرئاسي المرحب بقرار مجلسي النواب والدولة، لكنه في ذات الوقت يشير بوضوح إلى وقوفه وراء قرار المحافظ المكلف منه الذي صدر بالتزامن مع قرار مجلس النواب بشأن إلغاء قرار رفع رسم ضريبة بيع النقد الأجنبي. ويرى الطويل أن قرار إلغاء الضريبة «مناكفة جديدة ليظل المجلس الرئاسي في مشهد الأزمة بعد أن شعر بأنه استبعد من الاتفاق على تعيين المحافظ الجديد، وعليه فالقرار سيدخل المحافظ الجديد وإدارته في دوامة أخرى، وباعتقادي أن المصرف سيدخل نفقا جديدا ستكون نهايته لصالح المواطن واقتصاد البلاد أو سيفضي لإنهاء المصرف المركزي بالكامل».

أحد أسواق البلدة القديمة في طرابلس، 18 يونيو 2023 (محمود تركية/فرانس برس)

المغرب

معاشات هزيلة لثلاثة ملايين متقاعد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تدعو الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، الذي وافق أول أكتوبر/ تشرين الأول، والذي تحتفل به الأمم المتحدة، إلى إشراك المتقاعدين في الحوار الاجتماعي بهدف تحسين معيشتهم. وتقدر الرابطة عدد المتقاعدين والمتقاعدات وذوي الحقوق من الأرامل واليتامى بحوالي 10% من مجموع سكان المغرب، أي بنحو 3 ملايين نسمة، مؤكدة أنهم يتقاضون معاشات جد هزيلة، لا تساير الغلاء الذي ما فتئت تشتكي منه الأسر في المغرب. ويتلقى حوالي 71% من المتقاعدين التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي معاشات تقل عن 200 دولار في الشهر. وتطالب الرابطة بضرورة إشراك المتقاعدين في الحوار الاجتماعي الذي تجريه الحكومة مع منظمات رجال الأعمال والاتحادات العمالية حول إصلاح نظام التقاعد، مشددة على ضرورة تطبيق السلم المتحرك للمعاش، الذي يعني مواكبة المعاشات التي يستفيد منها للتضخم بما يحسن القدرة الشرائية لتلك الفئة.

وفي انتظار الكشف عن نتائج الإحصاء الوطني للسكان والسكنى الذي أجري على مدى الشهر الماضي، تفيد بيانات المندوبية السامية للتخطيط الحكومية بأن عدد البالغين 60 سنة فأكثر سنة 2021 وصل إلى ما يقرب من 4,3 ملايين نسمة، وهو ما يمثل 11,7% من مجموع السكان، مقابل 2,4 مليون نسمة سنة 2004 أي ما يمثل 8% من مجموع ساكنة المغرب. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، عبر عملية الإسقاطات الديمغرافية، أن عدد الأشخاص المسنين سيزيد ليقابل عن 6 ملايين نسمة في أفق سنة 2030، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 42% مقارنة بسنة 2021، وسوف تمثل هذه الفئة 15,4% من مجموع السكان.

وترتقب عبر عملية الإسقاطات الديمغرافية، أن يتضاعف عدد الأشخاص المسنين في المدن بمقدار 1,5 مرة في أفق 2030، منتقلا بذلك من 2,8 مليون نسمة إلى ما يقارب 4,2 ملايين نسمة في أفق 2030. وعلى العكس، سيعرف عدد المسنين في الأرياف ارتفاعا بمعامل تضاعف يصل إلى 1,2، منتقلا خلال نفس الفترة من 1,5 مليون نسمة إلى نحو 1,8 مليون نسمة. يعتبر عضو اللجنة الفنية السابق لإصلاح التقاعد، محمد الهاكش، أن إصلاح نظام التقاعد يجب ألا يحكمه هاجس الوضعية المالية للصناديق، بل يفترض أن يراعي القدرة الشرائية للمتقاعدين، الذين تتراجع إيراداتهم بعض الإحالة على التقاعد، كما يجب استحضار تأثيرات التضخم وقيمة العملة التي قد تصبح في مهب تقلبات بفعل قرارات لها علاقة بالتعويم في المستقبل. ويضيف الهاكش أنه لا يجب التركيز فقط على وضعية المسنين المتقاعدين، بل تستدعي طبيعة الاقتصاد المغربي، الذي يعرف حضورا وازنا للقطاع غير الرسمي والعمل غير المصرح به (بدون ضمان اجتماعي) والتشغيل الناقص، استحضار وضعية الأشخاص الذين قد يجدون أنفسهم بعد سن الستين دون إيرادات مالية أو معاشات ضعيفة.

وكانت الحكومة سجلت عند تقديم برنامجها قبل ثلاثة أعوام أن 68% من النساء والرجال الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فما فوق لا يستفيدون من معاشات التقاعد، حيث كانت وعدت بدعمهم عبر تحويل بنكي يبدأ بـ40 دولارا في الشهر في 2022 قبل أن يرتفع إلى 100 دولار في 2026.

وحظيت وضعية الأشخاص المسنين باهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أوصى بتوسيع دائرة الاستفادة من الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية كي تشمل الأشخاص المسنين، وخاصة أولئك الذين لا يتوفرون على دخل أو يتلقون معاشا زهيدا. وفي الوقت الذي يتم التحذير من توسيع دائرة المتقاعدين الفقراء، يدعو المجلس في تقرير سابق له إلى تطوير شبكات التضامن الاجتماعي، خاصة عبر إحداث صندوق معاش الشيخوخة لفائدة الأشخاص المسنين الذين لا يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي ولا يتوفرون على دخل ولا يمكن لهم الاعتماد على الدعم الأسري.

مطالب بمراعاة القدرة الشرائية للمتقاعدين (Getty)

أخبار العرب

القطرية تعتزم شراء 25% في فيرجن أستراليا

تعتزم الخطوط الجوية القطرية شراء حصة 25% في فيرجن أستراليا من شركة الاستثمارات الخاصة الأميركية بين كابيتال، ما يصعّب المنافسة على شركة كانتاس إيرويز التي هيمنت على مسارات الطيران الأسترالية ورفضت منح شركة الطيران الخليجية حق التوسع في أستراليا. وتتطلب صفقة شراء حصة الأقلية التي لم يُكشَف بعد عن قيمتها، موافقة الحكومة الأسترالية، التي رفضت العام الماضي، طلبات من الخطوط الجوية القطرية بتسيير رحلات إضافية إلى سيدني وملبورن وبرزبين وبيرث.

وقالت الرئيسة التنفيذية لشركة فيرجن أستراليا جين هرديكا، في بيان: «هذه الشراكة توفر الجزء المفقود في استراتيجية فيرجن أستراليا على المدى الأطول». وأضافت هرديكا في مقابلة مع تلفزيون إيه بي سي أمس الثلاثاء: «هذا يعني أن لدينا مساهماً مهماً يتمتع بحجم لا نملكه، ولديه الخبرة التي لا نملكها، ما يمكن أن يساعدنا على منافسة أفضل محلياً من خلال منحنا القدرة على الوصول إلى هذا الحجم».

55 مليار دولار استثمارات للصناديق الخليجية

استثمرت الصناديق السيادية الخليجية «صناديق الثروة» التي تُدير أصولاً تقدّر بـ4,9 تريليونات دولار نحو 55 مليار دولار عبر 126 صفقة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، وفقاً لتقرير شركة «غلوبال إس دبليو إف (Global SWF)». ويمثل ذلك نحو 40% من جميع الصفقات التي أبرمها المستثمرون المدعومون من الدولة في العالم. وذكر التقرير أن جزءاً كبيراً من هذه الاستثمارات كان في وجهات تقليدية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على الرغم من ظهور الصين سوقاً مفضلة مع ضخ 9,5 مليارات دولار في الأشهر الـ12 الماضية.

ويتوقع التقرير الذي نشرته وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء، أن ينمو النفوذ الذي تمارسه صناديق الثروة السيادية الخليجية مع توسّع الأصول المجمعة إلى 7,3 تريليونات دولار بحلول عام 2030.

مصر

الطماطم تقفز بالوجبات الشعبية

القاهرة ـ **عادل صبري**

أبت الطماطم أن تتنازل عن لقبها الذي يطلقه عليها المصريون «المجنونة». ترتفع أسعار الطماطم بجنون منذ أسابيع، بلغت مستوياتها المرتفعة بداية الشهر قبل الماضي، حيث قفزت من خمسة جنيهات بداية أشهر الصيف، لتصل في مطلع الخريف ما بين 40 – 60 جنيهاً للكيلوغرام قبل أن تتراجع قليلا. لم يترك جنون الطماطم طرفاً في دائرة إنتاجها وتسويقها واستهلاكها من دون أن تنقل له المآسي عظيم الأثر. يشكو المنتجون سوء طالعهم، بعد استثمار أموال طائلة في تجهيز الأراضي، التي تجري وفقا لأنظمة حديثة للري والزراعة، مع تكلفة تأجير الأراضي، والعمالة الماهرة والمبيدات والأسمدة، أملا في تحقيق إنتاج بمتوسط 40 طناً للفدان الواحد، يحقق بحده الأدنى 500 ألف جنيه، فإذا بهم يفقدون 50% من الإنتاج، بفعل عوامل جوية مفاجئة (الدولار = 48,5 جنيهاً).

دفعت خسائر المزارعين إلى تحميل ما انفقوه على ما تبقى لديهم من محصول، فارتفعت الأسعار لقلة المعروض وزيادة الطلب المحلي، مع إقبال كبير من جانب كبار المصدرين للحاصلات الزراعية على توجيه نسبة إنتاج كبيرة للأسواق العربية، حيث تباع بمتوسط 1,25 دولار للكيلوغرام الواحد، في كلّ من السعودية وليبيا.

الطماطم والوجبات الشعبية

حرم الغلاء المصريين من الطماطم التي تدخل في وجباتهم اليومية وخاصة الشعبية، كالبامية والباذنجان والملوخية والمحشي، حيث تعتبر عماد الأكلات التقليدية، غير المشمولة باللحوم او الأسماك، وتدخل عنصرا رئيسيا في صناعة طبق السلطة الخضراء الذي حرم منه الطبقات الفقيرة واصبح قاصرا على شرائح الطبقة الوسطى بسبب الارتفاع الكبير بأسعار الخضروات ومكونات السلطة من بقدونس وخيار، بمعدل أربعة أضعاف أسعارها الطبيعة التي سادت حتى منتصف أغسطس الماضي.

تختفي الطماطم في قرى محافظات الصعيد ودلتا النيل، ويندر وجودها بمعظم الأسواق الشعبية مع ارتفاع ثمنها إلى ما يزيد عن 40 جنيها للكيلو، والتالف منها بسعر 30 جنيها، مع ارتفاع نسبة الهالك، الأمر الذي يدفع الموزعين إلى تجاهل المتاجرة بها أو الاكتفاء بعرض كميات بسيطة، خشية تعرضها لسرعة التلف، وعدم إقبال المستهلكين على الشراء. تظهر عروض الطماطم بالمراكز التجارية بالعاصمة القاهرة والمدن الكبرى، على استحياء، بأسعار فلكية تبدأ من 40 إلى 60 جنيها لتنافس سعر التفاح المحلي وأفضل أنواع المانغو وتتخطى أسعار بلح زغلول الشهير الطازج. يبرر موزعون بأحد المراكز التجارية الكبرى غرب العاصمة غلاء الطماطم بأنه يحصل على المنتج من المزارع المغطاة، ذات النوعية الجيدة الموجهة للتصدير، مع المخاطرة بزيادة معدلات التالف الموجود بكلّ شحنة، التي تتغاضى المراكز التجارية عن ارتفاع نسبتها، مقابل توفير السلع للجمهور.

شح المعروض

يشير موزع خضروات بمنطقة الدقي غربي العاصمة، محمد الفيومي، إلى أن الحصول على قفص من الطماطم من سوق الجملة يكاد يكون مستحيلا، لعدم وصول كميات من المزارع تكفي لكبار التجار والموردين للمراكز التجارية والأسواق الكبرى، مبينا لجوء بعض التجار إلى شراء المحصول من المزارع، مع تحمل تبعة النقل ونسبة التالف الكبيرة، مقابل ضمان تدبيرها للزبون. يعتبر الفيومي الطماطم سلعة رئيسية لكل موزعي الخضروات والفاكهة، بما يضطره إلى توفيرها بأي سعر ولو حقق خسائر بها، مقابل ضمان تسويق باقي الخضروات. تتوقع وزارة الزراعة انتهاء جنون الطماطم، فور وصول بشائر حصاد عروة الخريف، التي تنتج بأراضي النوبارية غرب دلتا النيل والمناطق الصحراوية المعتدلة، خلال شهر يوليو/ تموز بإنتاج جنيها منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. تشير تسيير وزارة التموين حملات للرقابة على الأسواق، لا تملك الحكومة سلطة للسيطرة على جنون الطماطم، مع تعميم سياسة حرية التسعير، وفقا للعرض والطلب، إذ اختفت قبضة الدولة، بعد بيع شركات صناعة المواد الغذائية للقطاع الخاص.

يصل إجمالي المساحات المزروعة بالطماطم إلى نحو 150 ألف فدان، وفقاً لتقديرات الزراعة، بينما يوضح نقيب الفلاحين حسين أبو صدام أن المساحات تزيد عن تقديرات وزارة الزراعة بنحو 100 ألف فدان. يشير أبو صدام إلى تعرض عروة الخريف البينية بين الإنتاج الصيفي والشتوي، لهبوب رياح ساخنة وارتفاع درجات حرارة أعلى من المتوسطات السنوية، بالإضافة إلى هطول أمطار غير متوقعة في بداية موسم الزراعة، أغرقت مساحات واسعة من الأراضي، بما أدى إلى تراجع كميات الإنتاج المتوقعة، بنسب تتراوح ما بين 25 و50%. يبين أبو صدام أن موسم الزراعة الحالي شهد تذبذبا في إنتاج الكهرباء وانقطاعها عن الآبار الزراعية في بداية الموسم، بالتوازي مع تراجع كميات إنتاج الأسمدة بشركات الأسمدة والبتروكيماويات بسبب نقص الغاز الطبيعي، فظهرت أزمة الأسمدة وصعود أسعارها بنسب مضاعفة، بالسوق السوداء.

الأردن يحسّن البنية الصناعية

أكد مسؤولون ومستثمرون في منطقتي سحاب والموقر الأردنيتين، جاذبية المنطقتين للاستثمار، مشيرين إلى وجود مناطق تنموية ومدن صناعية ذات بنية تحتية متطورة. وأضافوا لوكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن مناطق جنوب وجنوب شرق عمّان تعتبر من حوافر المناطق التي استقطبت المستثمرين نظرا لسهولة وصول الأيدي العاملة إليها ووصول منتجاتها وتجارتها إلى أسواق الخليج وفي مقدمتها سوق السعودية والعراق، مؤكدين أهمية تذليل بعض التحديات الناجمة عن التوسع الصناعي والتجاري في هاتين المنطقتين. مدير عام شركة المدن الصناعية عمر جويعد، قال إن مدينة الملك عبدالله الثاني الصناعية في مدينة سحاب استقطبت 405 شركات استثمارية تعمل في المجالات الصناعية المختلفة منها عدد من الاستثمارات المشتركة عربيا وأجنبيا.

أخبار العالم

نمو قطاع الاتصالات في الصين

أظهرت بيانات رسمية أن قطاع الاتصالات في الصين سجل نموا مطردا في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، مدفوعا بالأعمال الناشئة. بلغت إيرادات خدمات الاتصالات 1,17 تريليون يوان (حوالي 167,6 مليار دولار) في الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب بزيادة 2,7% على أساس سنوي. وفقا لوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات. وخلال هذه الفترة، واصلت القطاعات الناشئة مثل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء، تقديم أداء قوي، وشهدت شركات الاتصالات الثلاث الكبرى في الصين، تشاينا تيليكوم وتشاينا موبايل وتشاينا يونيكوم، قفزة في إيراداتها من الأعمال الناشئة بنسبة 10,5% على أساس سنوي لتصل إلى 289,7 مليار يوان، مما ساهم في ارتفاع نمو إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات بنسبة 2,4 نقطة مئوية.

إنتاج هيونداي يبلغ 100 مليون وحدة

قالت شركة «هيونداي موتور» إنها حققت إنجازا كبيرا بلغ 100 مليون وحدة من الإنتاج التراكمي العالمي، وهو إنجاز تحقق خلال 57 عاما منذ تأسيس الشركة. أقامت الشركة احتفالا بمناسبة هذا الإنجاز في مصنعها في «أولسان»، على بعد حوالي 300 كيلومتر جنوب شرقي سيول. وقالت الشركة إنها سلمت سيارتها رقم 100 مليون، وهي من طراز «أيونك 5»، مباشرة إلى أحد العملاء. وقد خرجت السيارة من الحزام الناقل للفحص النهائي في مركز الشحن في المصنع خلال حفل التسليم. وقال الرئيس والمدير التنفيذي للشركة تشانغ جيه-هون: «الوصول إلى إنتاج تراكمي عالمي يبلغ 100 مليون سيارة هو إنجاز مهم لم يكن ممكنا إلا بفضل عملائنا حول العالم».

أسواق عالمية

تعطل نحو نصف حركة الشحن البحري في الولايات المتحدة الأميركية، بعد أن بدأ عمال الموانئ على الساحل الشرقي وساحل خليج المكسيك إضراباً واسعاً، أمس الثلاثاء، ما قد يعطّل التجارة الدولية وإمداد الأسواق المحلية بالبضائع بدءاً من الغذاء وحتى السيارات، وذلك قبل أسابيع من الانتخابات الرئاسية

إضراب في موانئ أميركا

تعطل نصف شحن البضائع... والأضرار تطاول متاجر الأغذية والمصانع

نيويورك ـ **العربي الجديد**

بدأ عمال موانئ الساحل الشرقي وخليج المكسيك في الولايات المتحدة الأميركية، أمس الثلاثاء، إضراباً مؤلماً للاقتصاد، إثر انهيار المفاوضات مع ممثلي أرباب العمل بشأن زيادة الأجور والحصول على تعهدات تتعلق بالأمان الوظيفي، ما يتسبب في تعطل نحو نصف حركة الشحن البحري في البلاد، ويؤثر سلباً على إمداد الأسواق بالبضائع بدءاً من السلع الغذائية وحتى السيارات والمعدات الثقيلة، ما يرفع أسعارها ويزيد هواجس عودة التضخم إلى الارتفاع، إذا استمر الإضراب لفترة طويلة، كما يضر بحركة التصدير، خاصة إلى أوروبا والهند.

يأتي الإضراب قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية، ما يضع البيت الأبيض في مأزق، لاسيما وسط الضغوط التي يتعرض لها من قبل مجموعات الأعمال للتدخل باستخدام سلطاته في إنهاء الإضراب ومنع إغلاق الموانئ الذي يشمل 36 ميناءً من ولاية مين أقصى شمال شرق الولايات المتحدة وحتى ولاية تكساس وسط جنوبي البلاد، وهو ما حذر المحللون من أنه سيكلف الاقتصاد مليارات الدولارات يومياً ويهدد الوظائف ويفاقم التضخم.

وهذا الإضراب، هو الأول لنقابة عمال الموانئ منذ إضراب عام 1977 الذي استمر 44 يوماً وتسبب في أضرار كبيرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ويشارك في الإضراب الحالي عشرات الآلاف من أعضاء النقابة البالغ عددهم 85 ألفا يعملون في محطات تحميل الحاويات والمركبات في الموانئ، وكانت نقابة عمال الموانئ تتفاوض مع «التحالف البحري للولايات المتحدة» الذي يمثل أرباب العمل بشأن عقد جديد يستمر العمل به لست سنوات قبل انتهاء المهلة النهائية المحددة لذلك في منتصف ليل 30 سبتمبر/ أيلول الماضي. وعرض أرباب العمل زيادة في بداية المفاوضات التي بدأت في مايو/أيار الماضي بنحو 40% قبل أن يرفعوها إلى 50% قبل 24 ساعة من الإضراب، لكن نقابة العمال تتمسك بزيادة بنسبة 77%، فضلا عن مزايا تتعلق بالحصول على نسبة من أرباح الشركات وعدم إدخال الروبوتات في الأعمال بما يهدد وظائفهم، وفق ما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس، عن مصادر مطلعة على المفاوضات. وقال التحالف البحري للولايات المتحدة إن نقابة عمال الأرصفة ترفض العودة إلى طاولة المفاوضات. واتصل التحالف بمفتشية العمل، يوم الخميس الماضي، داعيا إلى «إصدار أمر قضائي فوري، بطلب النقابة باستئناف المفاوضات». كما ندد بما وصفها بـ«الممارسات غير النزيهة». لكن النقابة ذكرت أن المقترحات المالية التي عرضها التحالف البحري «غير مقبولة. لكن هارولد داجيت، رئيس نقابة عمال الموانئ، قال مخاطبًا المحتجين خارج محطة ميناء في نيو جيرسي، في مقطع فيديو نُشر في وقت مبكر، أمس، على حساب نقابي على فيسبوك: «لا شيء سيتحرك بدوننا. لا شيء».

يؤدي الإضراب إلى إغلاق بعض بوابات البلاد الرئيسية لاستيراد المواد الغذائية والمركبات والآلات الثقيلة ومواد البناء والمواد الكيميائية والأثاث والملابس والألعاب. وتقول شركات التجزئة الكبرى، مع بدء موسم التسوق الخريفي المزدحم للتو، إنها تستطيع الآن تحمل التباطؤ لأنها جلبت المنتجات في وقت أبكر من المعتاد هذا العام وحولت شحنات أخرى إلى موانئ الساحل الغربي للولايات المتحدة في حال بدء الإضراب، لكنها تحذر من أن الإضراب من شأنه أن يرفع تكاليف الشحن وقد يؤدي إلى نقص المنتجات، إذا استمر أسبوعاً أو أكثر. وقال بريان دودج، رئيس رابطة قادة صناعة التجزئة، التي تمثل متاجر مثل «بيست باي» و«هوم ديبوت» و«جاب» و«دولار جنرال»: «يمكن للمتسوقين أن يطمئنوا إلى أن بضائع العطلات ستكون على الرفوف، لكن كلما طال أمد توقف العمل في الموانئ، كلما أصبح من الصعب حماية العملاء من أثاره». وقالت سوزان ويدرونس، مديرة الإمدادات العالمية في شركة «إنتر إيكيا» القابضة، الشركة التي تدير سلسلة توريد إيكيا، إن بائع التجزئة كان يسحب حاوياته التي وصلت إلى ميناء نيويورك ونيوجيرسي في الأسابيع الأخيرة بأسرع ما يمكن قبل الإغلاق. وأضافت: «لقد تعلمنا الكثير خلال جائحة كورونا لتقليل تأثير الاضطرابات، لكن بناء على المدة التي يستمر فيها الإضراب، فقد يكون له تأثير على نطاق أوسع بالطبع في العالم». ويحذر بعض الممثلين الصناعيين من أن الإضراب الذي يستمر حتى أسبوع واحد من شأنه أن يعطل السفن لفترات أطول بكثير، مما قد يؤدي إلى تفاقم تأخيرات الشحن، واستهلاك الطاقة ورفع أسعار الشحن. ودفع توجه السفن المتزايد إلى موانئ الساحل الغربي أسعار الشحن إلى الارتفاع بالفعل في الفترة التي سبقت الإضراب. وقالت يوشيكا هيراتا، المديرة العليا للعمليات في شركة ستانس، وهي علامة تجارية للملابس تصنع الجوارب والملابس الداخلية وتستورد في الغالب عبر موانئ الساحل الغربي، إن احتمال الإضراب «لم يؤثر علينا حتى الآن من حيث التسليم، لكن ما أثر علينا هو التكلفة لأن الأسعار ترتفع بوضوح بسبب الموقف».

ويقوم بعض مستوردي الجملة بالفعل برفع أسعارهم لمراعاة التكاليف المتزايدة. وقال تيم رايان، مالك شركة «سكوير 1 فارمز»، وهي شركة استيراد مقرها صن رايز في ولاية فلوريدا تبيع المنتجات إلى محلات السوبر ماركت مثل «وول مارت» و«كروجر»، إنه مضطر إلى إضافة حوالي 50 سنتاً للرطل (يعادل 453 غراماً) إلى الأسعار التي يفرضها على المتاجر لتغطية تكاليف الشحن الجوي العليا، والذي يأتي بدلا من الشحن البحري المتعطل في ظل الإضراب. وتابع رايان: «إما أن تختار محلات السوبر ماركت تحمل هذه التكلفة أو أنها سوف تمررها إلى المستهلكين». وبحسب موقع «لويدز ليست» المتخصص، تستقبل الموانئ التي يشملها الإضراب أكثر من نصف واردات السلع من حيث الحجم. وتشير تقديرات مؤسسة «أكسفورد إيكونوميكس» البحثية إلى أن كل أسبوع من الإضرابات من شأنه أن يقلل الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بمقدار 4,5 إلى 7,5 مليارات دولار بما يعادل 0,1% من إجمالي الناتج المحلي. في الأثناء، حذرت شركة الشحن الدنماركية العملاقة «ميرسك» من التكاليف والتأخيرات الناجمة عن إضراب عمال الموانئ في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أنها تخطط لتطبيق رسوم إضافية على البضائع المنقولة من وإلى الساحل الشرقي وساحل خليج المكسيك.

وقالت الشركة، وفق ما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال، أمس، إن إضراب عمال الموانئ في الولايات المتحدة سيؤثر على سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى تأخيرات في حركة البضائع، وزيادة التكاليف، والتحديات اللوجستية للشركات التي تعتمد على الساحل الشرقي للولايات المتحدة وموانئ الخليج. وكتبت في استشارة للعملاء: «قد تؤدي فترات النزاع العمالي الأطول إلى تفاقم الاضطرابات، مما يؤثر على أنشطة الاستيراد والتصدير، وتوافر الحاويات، والكفاءة التشغيلية الإجمالية». وأشارت شركة الشحن الدنماركية إلى أنها وضعت خططًا طارئة، مع خطط للسفن يمكن تنفيذها اعتمادا على مدة النزاع العمالي لتقليل الاضطرابات وضمان العمليات السلسة. وتخطط الشركة بالفعل لتطبيق رسوم إضافية على تعطيل الموانئ المحلية لجميع البضائع المنقولة من وإلى محطات الساحل الشرقي للولايات المتحدة وساحل الخليج، تتراوح بين 1500 دولار و3780 دولارا للحاوية. وتخضع الرسوم للموافقة التنظيمية وتعتمد على تأثير الاضطراب على سلسلة التوريد. وقالت الشركة: «هذه الرسوم الإضافية ضرورية لتغطية التكاليف التشغيلية المتزايدة التي سيتم تكبدها بسبب انقطاع الخدمة، وضمان استدامة خدماتنا والدعم المستمر لمتطلبات سلسلة التوريد (للعملاء)». وقفزت أرباح شركات الشحن البحري بالأساس هذا العام بعد أن أجبرت هجمات الحوثيين في اليمن على السفن في البحر الأحمر، خاصة الإسرائيلية والأميركية والبريطانية، شركات الشحن على اتخاذ طرق أطول حول المنطقة، مما أدى إلى استهلاك الطاقة وزيادة أسعار الشحن. وتوقعت «ميرسك» في يونيو/حزيران زيادة إيراداتها بنحو 3 مليارات دولار عن تقديراتها السابقة لهذا العام. وأشارت الشركة إلى أنها باتت تتوقع تحقيق إيرادات تتراوح بين سبعة وتسعة مليارات دولار في 2024، بينما كانت قدّرت تحقيق ما بين أربعة وستة مليارات دولار، في تقرير مالي أصدرته في مايو/أيار الماضي.

العمال يطالبون بحصة من أرباح الشركات

وتدفع هذه الأرباح المتزايدة عمال الموانئ في الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى المطالبة بنسبة من أرباح شركات الشحن. وقال هارولد داجيت، رئيس نقابة عمال الموانئ، إن العمال يستحقون حصة من تلك الأرباح، بالإضافة إلى حصة من مئات المليارات من الدولارات التي حققتها شركات الشحن البحري خلال جائحة كورونا، عندما دفع الطلب على المساحة على سفن الحاويات أسعار الشحن إلى مستويات قياسية مرتفعة. ووسط الصراع المتفاقم بين عمال الموانئ وأصحاب الأعمال، ناشدت مجموعات تجارية تمثل مئات من تجار التجزئة والمصنعين من «وول مارت» و«تارغت» إلى «كاتربيلر» و«جنرال موتورز» إدارة الرئيس جو بايدن للتدخل، محذرة من أن الإغلاق قد يعيق الشركات ويؤدي إلى تجدد التضخم خلال موسم التسوق المزدحم في العطلات.

> الإضراب يشمل 36 ميناءً من أقصى شمال شرق أميركا إلى جنوبها

في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، تعاملت الموانئ مع 74% من واردات النبيذ المنقولة بحراً في البلاد، و75% من وارداتها من الموز و89% من واردات الملح المستخدم في تصنيع المواد الكيميائية، وفقًا لأرقام مكتب الإحصاء الأميركي التي استعرضها جيسون ميلر، أستاذ إدارة سلسلة التوريد في جامعة ولاية ميشيغن، وفق وول ستريت جورنال. وقد تعامل ميناء نيويورك ونيوجيرسي، ثالث أكثر موانئ الحاويات ازدحاماً في البلاد، مع ما يعادل أكثر من 420 ألف حاوية مستوردة في يوليو/تموز الماضي. وفي نفس الشهر، تعامل ميناء بالتيمور، أكبر بوابة للسيارات والشاحنات الخفيفة في البلاد، مع أكثر من 34 ألف مركبة جديدة. ويهدد الإضراب كذلك حركة الصادرات لاسيما إلى أوروبا. وقال مات كارستينز، الرئيس التنفيذي للتعاونية الزراعية لأندوس ومقرها ولاية آيوا (وسط غرب الولايات المتحدة)، إنه بسبب ضعف الطلب من الصين، يعتمد العديد من مزارعي الحبوب بشكل أكبر على موانئ الساحل الشرقي وساحل الخليج لنقل منتجاتهم إلى أماكن مثل الهند وأوروبا. وحذر من أن الإضراب قد يؤدي أيضاً إلى إبطاء واردات الأسمدة من المغرب وأجزاء من أوروبا التي يحتاجها المزارعون لتجديد الحقول هذا الخريف. في المقابل تبدو صادرات الغاز بعيدة عن الأضرار إذ لا يتعامل عمال الموانئ مع هذه الشحنات، وفق مصادر أميركية في صناعة الشحن. كما لن تتأثر عمليات السفن السياحية والشحنات العسكرية. ولا يملك مشغلو سفن الحاويات سوى خيارات قليلة إذا أغلقت موانئ الساحل الشرقي، إذ يتزايد الاتجاه نحو موانئ الغرب، لكن ذلك يقلق الشركات أيضا. وقال نيلز هاوبت، المتحدث باسم شركة الشحن الألمانية هاباج لويد، إنه إذا أرسلت الشركة أحجاماً إضافية من البضائع إلى موانئ الساحل الغربي، فإن ذلك من شأنه أن يسد تلك البوابات ويسبب ازدحاماً مماثلاً لحالات الازدحام التي شهدتها سفن الحاويات أثناء جائحة كورونا. وقال جيه بروس تشان، محلل النقل في شركة ستيفل، وهي شركة في وول ستريت في تصريحات لصحيفة نيويورك تايمز: «عندما نتحدث عن إضراب لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، فهذا هو الوقت الذي تبدأ فيه المشكلة في التفاقم بشكل كبير». وفقاً لمايكل بيرس، نائب كبير خبراء الاقتصاد الأميركي في «أكسفورد إيكونوميكس»، إن قطاعي النقل والتخزين سيتحملان العبء الأكبر في البداية. وقال إن عشرات الآلاف من العمال في الشركات التي تخدم الموانئ قد يواجهون إجازات أو تخفيضات في ساعات العمل في الأيام الأولى من الإضراب، مما يجعل العدد الإجمالي للعمال المتضررين حوالي 100 ألف، وهو ضعف العدد الفعلي المضرب. وقال بيرس إن موظفي شركات النقل التي تقدم الدعم اللوجستي للموانئ، والمؤسسات الغذائية التي تعتمد على الموانئ في الأعمال التجارية، من بين «الأكثر ارتباطاً جغرافيًا واقتصاديًا بالعمال المضربين»، وهذا يعني انخفاضًا فوريا في الدخول وضربة مرتبطة بالإنتاج والاقتصادات المحلية بالقرب من الموانئ.

عمال شحن في محطة بروكلين البحرية بنيويورك، 14 مايو/أيار 2024 (Getty)

اضراب للوظائف غير المباشرة

ويقوم عمال الموانئ بنقل الحاويات من السفن، وفرزها ووضعها على الشاحنات أو القطارات، كما يتعاملون مع البضائع السائبة أيضا. ويمر حوالي 60% من شحنات الحاويات في البلاد عبر الموانئ على الساحل الشرقي وخليج المكسيك، بما في ذلك ميناء نيويورك ونيوجيرسي، ثالث أكثر الموانئ ازدحاما في البلاد، والموانئ سريعة النمو في فيرجينيا وجورجيا وتكساس. وقال بادين قبل الإضراب، إنه لن يستخدم قانون العمل الفيدرالي لمنع إغلاق الموانئ، على غرار ما فعله الرئيس جورج دبليو بوش عام 2002، لكن بعض خبراء العمل قالوا إنه قد يستخدم هذه السلطة إذا بدأ الإضراب يؤثر على الاقتصاد. وكان مسؤولو البيت الأبيض قد ضغطوا على الجانبين للتوصل إلى اتفاق قبل الإضراب. ويُعد عمال الموانئ من بين العمال ذوي الأجور الأعلى أجراً في أميركا. إذ يبلغ المعدل الأساسي للساعة نحو 39 دولاراً. ويقول ممثلون عن أصحاب الأعمال إن عمال الموانئ يحصلون على أجور أعلى من العمال في مهن أخرى، لكن عمال الموانئ يقولون إنهم يعملون لساعات أطول بكثير من العمال في وظائف أخرى يكسبون مبالغ مماثلة، ويفعلون ذلك في ظروف قاسية أو خطيرة في كثير من الأحيان. كما أدى ارتفاع معدل التضخم في السنوات القليلة الماضية إلى تقليل القدرة الشرائية لأجورهم. ويرى عمال الموانئ أنه يحق لهم الحصول على حصة من الأرباح المتزايدة التي حققها أصحاب العمل خلال طفرة التجارة بسبب وباء كورونا في عامي 2021 و2022. وقال داجيت، رئيس النقابة، في بيان يوم الاثنين الماضي: «إنهم حققوا أرباحاً تبلغ مليار دولار في موانئ الولايات المتحدة، على حساب عمال الموانئ الأميركيين، ويعملون على إخراج هذه الأرباح من البلد».

رؤية

إريك أدامز في الدول العربية

شريف عثمان

انشغل الرأي العام في الولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة بالاتهامات الموجهة إلى إريك أدامز، عمدة مدينة نيويورك، بالفساد واستغلال منصبه، ما أثار تساؤلات حول نزاهة القيادة السياسية في واحدة من أكبر المدن الأميركية. وتولى أدامز منصبه عام 2022 بعد حملة انتخابية ركزت على مكافحة الجريمة وإصلاح النظام الشرطي، ليجد نفسه بعدها بأقل من ثلاث سنوات موضع تحقيقات متعلقة بالرشاوى والتربح الشخصي.

ولأدامز قصة قديمة مع الجريمة والشرطة، حيث اعتُقل وتعرض للضرب على يد ضابط شرطة، قبل أن يبلغ سن السادسة عشرة، ثم أصبح بعدها ضابط شرطة، وترقى إلى رتبة نقيب قبل أن يدخل عالم السياسة. واستخدم أدامز وشباب حملته الانتخابية تلك القصة، التي تردد صداها بين سكان نيويورك، عند ترشحه لمنصب عمدة المدينة في عام 2020. لكن القصة لم تمنع داميان ويليامز، المدعي العام الفيدرالي الأعلى في المنطقة الجنوبية بنيويورك من توجيه اتهامات إلى العمدة صاحب البشرة السمراء تتعلق بالاحتيال الإلكتروني والرشوة وتلقي مساهمات غير قانونية في حملته الانتخابية من مواطنين أجانب. وتتضمن لائحة الاتهام المكونة من 57 صفحة اتهامات بأن آدامز، على مدى عقد من الزمان، حصل على رحلات طيران على درجة رجال الأعمال وإقامات في فنادق فاخرة من رجال أعمال أتراك أثرياء، دون الكشف عنها كما يقتضي القانون. ثم ظهرت بعد ذلك مزاعم تؤكد أنه رد الجميل في عام 2021 بالضغط على رئيس مطافئ نيويورك للتغاضي عن مشكلة فحص المبنى للقنصلية التركية.

وبحسب ما ذكرته مجلة «ذا إيكونوميست»، اتصل مسؤول تركي بمساعد آدامز وقال إن تركيا دعمت العمدة المنتخب، والآن «حان دوره» لدعم تركيا. وعند عرض هذه الرسالة مع آدامز، كان رده «أعلم». وأشارت الاتهامات أيضاً إلى أن آدامز طلب تبرعات غير قانونية للحملة من مواطنين أجانب، وقام بتوجيهها عبر مواطنين أميركيين حتى تبدو الهدايا قانونية، ثم حاول إخفاء المخالفات في «تغطية خرقاء»، وفقًا للمدعي العام ويليامز.

نفى آدامز كل المخالفات. وفي مؤتمر صحافي قبل وقت قصير من إصدار التهم، وصف لائحة الاتهام بأنها «مختلقة». ووسط حشد من داعميه، ومنهم مجموعة من رجال الكنائس، تعهد آدامز بالبقاء في منصبه، رافضًا مرة أخرى جوقة متزايدة من الدعوات من قبل زملائه الديمقراطيين للاستقالة.

وتتضمن «المؤامرة طويلة الأمد» الموصوفة في لائحة الاتهام أكثر من 100 ألف دولار من الهدايا غير المعلنة. ويزعم المدعون أن آدامز استمتع برحلات منتظمة من الدرجة الأولى على الخطوط الجوية التركية، التي تملكها الحكومة التركية جزئيًا. وتقول الاتهامات إن آدامز تلقى معاملة كبار الشخصيات أثناء إجازته في تركيا، وإنه في بعض الأحيان كان يدفع مبلغًا رمزيًا مقابل تذاكر باهظة الثمن، أو يقدم مستندات ورقية مزيفة، وفقًا للائحة الاتهام.

وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه أصابع الاتهام إلى آدامز حول استغلال موارد المدينة في تنظيم فعاليات وشراكات تخدم مصالح خاصة أو تصب في دعم أصدقائه والمقربين منه، وكان من بين هذه الادعاءات اتهامات لإدارته بتخصيص عقود حكومية لشركات بعينها بشكل غير عادل.

وحتى الآن، ينفي آدامز جميع الاتهامات الموجهة إليه، مؤكدًا أن التحقيقات هي جزء من «مؤامرات سياسية» تهدف إلى تشويه سمعته وإسقاطه من منصبه. وأكد آدامز مرارًا أنه لم يتلق أي رشوة، ولم يستغل منصبه بشكل غير قانوني، والتزم بالتعاون الكامل مع السلطات في التحقيقات الجارية.

هذه الفضيحة لم تكن غريبة على سكان نيويورك، التي تكررت فيها حوادث الفساد، حيث استغرق الأمر عقودًا للتخلص من القوة المتبقية للمنظمة السياسية «تماني هول»، التي كانت ذات يوم آلة الفساد للحزب الديمقراطي في المدينة. وفي عام 1932، اقترب الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت من الإطاحة بالعمدة جيمي ووكر، المتورط في فضيحة رشوة، قبل أن يستقيل ووكر ويترك المنصب. وبالإضافة إلى ووكر، استقال بيل أو دواير، وهو شرطي سابق، من منصب عمدة المدينة في عام 1950 وسط مزاعم فساد الشرطة. وفي الآونة الأخيرة، أمضى أعضاء في هيئة المشرعين في الولاية، بما في ذلك رئيس الجمعية ورئيس مجلس شيوخ الولاية، بعض الوقت في السجن، بتهمة الفساد.

وتوضح هذه القضايا أن السلطات في نيويورك لا تتسامح مع الفساد مهما كانت مكانة الشخص المتورط. وتُظهر التحقيقات الجارية من قبل وكالات فيدرالية ومحلية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة التحقيقات في نيويورك، أن هناك التزامًا قويًا بتطبيق القانون والحفاظ على نزاهة المؤسسات العامة، حيث تتعامل السلطات بجدية مع اتهامات المسؤولين بقبول تجاوزات أو باستغلال سلطاتهم. ويثق أغلب الأميركيين في أن العدالة ستأخذ مجراها، وأنه لا يوجد أحد فوق القانون في المدينة، حتى ولو كان يشغل أعلى منصب فيها.

وعلى بعد آلاف الأميال، وتحديداً في المنطقة العربية، يتفشى الفساد في مؤسسات الدولة في عدد من بلدان المنطقة، دون رقابة فعالة أو محاسبة جدية للمسؤولين المتورطين. وتستخدم السلطات في كثير من الأحيان أنظمة معقدة من المحسوبية والولاءات السياسية لحماية المسؤولين الفاسدين من التحقيقات أو المساءلة القانونية، حيث يتم التعتيم على قضايا الفساد من خلال السيطرة على وسائل الإعلام، وفرض الرقابة على الصحافة، أو حتى تعطيل عمل مؤسسات مكافحة الفساد.

ومع افتقار العديد من الدول العربية لاستقلالية القضاء، يتم التعتيم على أغلب القضايا. وحتى في حال توجيه الاتهامات، غالبًا ما تكون المحاكمات شكلية بسبب التدخلات السياسية والضغوط الداخلية، وفي أحيان أخرى، يتم إصدار عفو رئاسي أو ملكي أو أميري لمن ثبت تورطهم وحُكم عليهم بالسجن، بل وتتم أحياناً ملاحقة المسؤولين الراغبين في التصدي للفساد، ولا يعرف أحد كم إريك أدامز يوجد في البلدان العربية، إلا أننا كثيراً ما نرى كباشاً يتم التضحية بها إنقاذاً لهم!

«المركزي الإسرائيلي» يرجح بقاء الفائدة المرتفعة

يوخارست ـ **العربي الجديد**

قال محافظ بنك إسرائيل أمير يارون، إن من المرجح أن يضطر البنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة القياسي عند المستوى الحالي حتى النصف الثاني من العام المقبل. وأضاف يارون في مؤتمر صحافي خلال زيارة للعاصمة الرومانية بوخارست، أمس الثلاثاء، وفق رويترز أن من المرجح أن ينهي خفض التوقعات للتنمو لعام 2025 بسبب الحرب الحالية التي تخوضها إسرائيل على جبهات عدة. وأوضح «في ظل السيناريو الحالي من المرجح الإبقاء على سعر الفائدة بدون تغيير حتى النصف الثاني من عام 2025».

وأبقى بنك إسرائيل في نهاية أغسطس/آب الماضي، على أسعار الفائدة بدون تغيير عند 4,5%، فيما بدأت مؤشرات أسعار المستهلك تظهر ارتفاعاً في الأسواق المحلية أعلى من الهدف المحدد. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في ذلك الشهر بنسبة 0,9% على أساس شهري و3,6% على أساس سنوي، في حين أن هدف بنك إسرائيل للتضخم هذا العام الذي ينتهي بعد ثلاثة أشهر لا يتخطى ما بين 1% إلى 3%.

وخفّضت وكالة «موديز» الجمعة الماضي، التصنيف الائتماني لإسرائيل درجتين دفعة واحدة من «A2» إلى «Baa1»، وهو التخفيض الثاني هذا العام، مشيرة إلى المخاطر الجيوسياسية المتزايدة مع تفاقم النزاع مع حزب الله وتراجع احتمالات وقف إطلاق النار في غزة.

إسرائيليون يتسوقون في متجر بمستوطنة «نفيه ديكاليم» قرب قطاع غزة (Getty)

تراجع مفاجئ للتضخم في منطقة اليورو

سوق خضراوات في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس (Getty)

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تراجع التضخم في منطقة اليورو إلى ما دون هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2% لأول مرة منذ عام 2021، مما يعزز رهانات المستثمرين على أن أسعار الفائدة قد يتم خفضها بسرعة أكبر مما كان متوقعاً في السابق.

وأظهرت بيانات هيئة الإحصاء الأوروبية «يوروستات» الصادرة، أمس الثلاثاء، صعود مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1,8% في سبتمبر/ أيلول الماضي مقارنة بنفس الشهر من عام 2023، منخفضاً من 2,2% في الشهر السابق، مشيرة إلى أن ذلك يرجع إلى الانخفاض الحاد في تكاليف الطاقة. كما انخفض التضخم الأساسي (الذي يستثني البيانات المتقلبة مثل الغذاء والطاقة) إلى 2,7%.

وتعزز هذه البيانات القناعة المتزايدة لدى المستثمرين بأن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يخفف سياسته النقدية بسرعة أكبر لمواجهة التباطؤ الاقتصادي. والمحت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، إلى هذا الأمر، يوم الاثنين الماضي، عندما أخبرت المشرعين في الاتحاد الأوروبي بأن المسؤولين سيأخذون التفاؤل المتزايد بشأن أسعار المستهلكين في الحسبان عند اتخاذ قرارهم المقبل بشأن الفائدة في 17 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

في الوقت الحالي، تشير أسواق المال إلى وجود احتمال بنسبة 90% تقريباً أن يشهد اجتماع هذا الشهر ثالث خفض في أسعار الفائدة لهذا العام.

إعصار «كراثون» يغلق بورصة تايوان

لندن ـ **العربي الجديد**

ستغلق تايوان سوق أسهمها البالغ حجمها 2,5 تريليون دولار مع اقتراب إعصار «كراثون» الكبير من جزيرة برياح قوية وأمطار غزيرة. ووفق إدارة البورصة ستُحطل عمليات تداول الأوراق المالية وأدوات الدخل الثابت والعملات في السوق، اليوم الأربعاء. وأغلقت المدارس والمكاتب، أمس، في العديد من المدن والمقاطعات في جنوب وشرق تايوان، بما في ذلك مدينة كاوشيونغ الساحلية الصناعية الرئيسية. وأصدرت تايوان، التي بدأت في إلغاء الرحلات الجوية وإبحار السفن وبعض خدمات القطارات في وقت سابق من هذا الأسبوع، تحذيرات من الرياح والأمطار في معظم أنحاء الجزيرة. وتتعرض المنطقة بانتظام للأعاصير. وفي يوليو/تموز الماضي أغلقت المكاتب والمدارس وتم تعليق التداول بسوق الأوراق المالية لمدة يومين، بعدما جلبت العاصفة «غايمي» رياحاً قوية وأمطاراً غزيرة. في سياق متصل، فعّلت شركة «تايوان لتصنيع أشباه الموصلات» إجراءات الاستعداد الروتينية للانذار بالإعصار في جميع مصانعها ومواقع البناء في الجزيرة، وفقاً لبيان أرسلته الشركة عبر البريد الإلكتروني، وفق وكالة بلومبرغ الأميركية. وقالت شركة تصنيع الرقائق الرئيسية لشركتي «أبل» و«إنفيديا» الأميركيتين إنها لا تتوقع تأثيراً كبيراً على العمليات. وبينما لم تحل العاصفة إلى اليابسة بعد، بدأت سلطات تايوان الاستعدادات قبل أيام. فارسلت مئات من العسكريين إلى جنوب وشرق الجزيرة، التي تشهد بالفعل أمطاراً غزيرة. كما أكملوا أيضا عملية الإنقاذ عبر الطائرات المروحية لـ19 من أفراد الطاقم على متن سفينة منكوبة تعثرت بسبب الإعصار. وغادر «كراثون»، المعروف باسم «جوليان» في الفيليبين، مياه البلاد، صباح أمس، وفقاً لمكتب الأرصاد الجوية التابع لها. ولم ترد تقارير فورية عن سقوط ضحايا في الجزء الشمالي من البلاد، حيث تشكلت العاصفة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

ويأتي تعليق التداول بالسوق في تايوان بعد تداولات متقلبة في الأيام الأخيرة. وانخفض المؤشر الرئيسي لبورصة تايوان بنسبة 2,6% يوم الاثنين، متكبداً أكبر انخفاض له منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، قبل أن ينتعش أمس. وسهم «تايوان لتصنيع أشباه الموصلات» مدرج بالبورصة، ويراقب المتداولون بشدة أي انقطاع محتمل (بالإنتاج) بسبب الإعصار.

عمليات تداول الأوراق المالية والعملات بأحد مكاتب وسط البورصة (فرانسيس برنس)